

Distr.: General
14 June 2005
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



الدورة الستون

البند ٥٨ (أ) من القائمة الأولية*

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: تنفيذ
عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر
(١٩٩٧-٢٠٠٦)

مذكرة شفوية مؤرخة ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من
البعثة الدائمة لبوركينا فاسو لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لبوركينا فاسو لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة ويشرفها أن تحيل له طيه خطة العمل المعنية بالعمالة وتخفيف وطأة الفقر التي اعتمدها مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي المعني بالعمالة وتخفيف وطأة الفقر، المعقود في واغادوغو في الفترة من ٣ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (انظر المرفق).

وستكون البعثة الدائمة ممتنة للأمين العام لتفضله بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الدورة الستين العادية للجمعية العامة، في إطار البند المعنون ٥٨ (أ) من القائمة الأولية.

* A/60/50 و Corr.1.

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لبوركينا فاسو لدى الأمم المتحدة

مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي المعني بالعمالة وتخفيف وطأة الفقر، المعقود في واغادوغو (بوركينا فاسو) في الفترة من ٣ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

EXT/ASSEMBLY/AU/4 (III)

خطة العمل المعنية بالعمالة وتخفيف وطأة الفقر

١ - مقدمة

توضح خطة العمل هذه الالتزامات التي أعلنت في الإعلان بشأن تعزيز العمالة وتخفيف وطأة الفقر. وقد طُلب من الدول الأعضاء الاسترشاد بهذه الخطة لوضع خططهم الوطنية الخاصة وتنفيذها بهدف توفير وظائف القضاء على الفقر، وذلك بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة المعنيين.

وينبغي استخدام خطة العمل أيضا كأداة لتنفيذ مختلف الإعلانات الصادرة عن رؤساء الدول والحكومات والالتزامات التي قطعوها. وتحدد الخطة التوجهات والأهداف الرئيسية للدول الأعضاء بغرض تمكينها من وضع آلياتها الخاصة، على أساس احتياجاتها الوطنية.

وستساعد آلية التنفيذ والمتابعة والتقييم على التحقق من تنفيذ الخطة على نحو مستدام، يكفل تنسيق الأنشطة ويؤمن المتابعة والتقييم.

١-١ الهدف الأساسي

يتمثل الهدف الأساسي لتنفيذ الخطة في عكس الاتجاه الراهن للفقر والبطالة والعمالة الناقصة المنتشرة في القارة، وفي تحقيق تحسن ملموس في الظروف المعيشية للسكان وأسرهم على الصعيدين الوطني والاجتمعي في أفريقيا. ومن ثم، فإن المجالات الرئيسية ذات الأولوية هي التالية:

٢-١ المجالات الرئيسية ذات الأولوية:

- ١ - التوجه السياسي والالتزام بإيجاد بيئة مواتية للحكم الرشيد والاستثمار والتنمية ومكافحة الفقر في إطار مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛
- ٢ - النهوض بالزراعة والتنمية الريفية والإدارة المستدامة للبيئة لتحقيق الأمن الغذائي وتطوير الهياكل الأساسية الداعمة؛
- ٣ - وضع إطار ملائم للتكامل ومواءمة السياسات الاقتصادية والاجتماعية؛
- ٤ - تحسين نظم الرعاية الاجتماعية القائمة وتوسيع نطاقها لتشمل العمال وأسرههم، المحرومين منها حالياً، فضلاً عن السلامة المهنية والصحة والنظافة الصحية في مكان العمل؛
- ٥ - تعزيز قدرات المرأة على الاندماج في سوق العمل والمساهمة بفعالية أكبر في وضع استراتيجيات وسياسات وبرامج مكافحة الفقر؛
- ٦ - تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لهيئات القطاعين العام والخاص المسؤولة عن النهوض بالعمالة ومكافحة الفقر، بما في ذلك الشركاء الاجتماعيون وسائر العناصر الفاعلة المعنية في المجتمع المدني؛
- ٧ - استغلال القطاعات الرئيسية ذات الإمكانات الكبيرة في مجال العمالة بغرض إيجاد المزيد من الوظائف وتخصيص الموارد الكافية لهذا الغرض؛
- ٨ - تعزيز التعاون الدولي والعولمة العادلة والمنصفة والشراكات لتوفير مزيد من الدعم الدولي للجهود التي تبذلها أفريقيا لتحقيق التنمية المستدامة، بالتركيز على النهوض بالعمالة والحد من الفقر والتكامل الإقليمي مع مشاركة أفضل في عملية العولمة؛
- ٩ - تعزيز التعاون الأقاليمي والتعاون الاقتصادي بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية بغرض توسيع المجال الاقتصادي والمبادلات الأقاليمية وفي داخل الإقليم والأسواق وتشجيع الاقتصادات الواسعة النطاق؛
- ١٠ - استهداف ورفع مستوى الفئات الضعيفة مثل المعاقين وكبار السن والأطفال والشباب ومن أُصيبوا أو تأثروا بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل والأمراض المعدية المرتبطة بها والمشردين واللاجئين وفقراء العمال؛
- ١١ - تعبئة الموارد على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

٢ - خطة العمل

تركز خطة العمل على المجالات الرئيسية ذات الأولوية. ويرد أدناه عرض لكل واحد من هذه المجالات مع الهدف منه والاستراتيجية الخاصة به والإجراءات الموصى بها.

١-٢ المجال ذو الأولوية

تعزيز التوجه السياسي والالتزام بإيجاد بيئة مواتية للإدارة السليمة للاستثمار والتنمية ومكافحة الفقر في إطار الشراكة الجديدة من أجل أفريقيا، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

الهدف

تعزيز الإرادة السياسية على جميع المستويات لتعبئة الموارد وجميع الشركاء من أجل مكافحة الفقر.

الاستراتيجيات

١' وضع العمالة في صميم ورقات استراتيجية الحد من الفقر، والبرامج الوطنية الأخرى لتخفيف وطأة الفقر، والخطط الإنمائية الوطنية، وأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبرامج المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والسياسات والبرامج الثنائية والمتعددة الأطراف للتعاون؛

٢' تنظيم مشاورات وطنية بين الشركاء الاجتماعيين بشأن العمالة والفقر لمراجعة و/أو وضع خطة عمل لتعزيز العمالة وتخفيف وطأة الفقر طبقاً للالتزامات والإعلانات الصادرة عن مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي؛

٣' تعزيز تعبئة جميع العناصر الفاعلة المعنية وأصحاب المصلحة الرئيسيين على المستويات الوطنية والإقليمية وعلى مستوى القارة لحمل هذه العناصر على منح الأولوية لإيجاد فرص العمل والتصدي للأسباب الجذرية للفقر؛

٤' تشجيع تخصيص وتعبئة الموارد من المصادر المحلية والخارجية للاستثمار في القطاعات ذات الإمكانيات الكبيرة لإيجاد فرص العمل؛

٥' تعزيز الحكم السياسي، والإدارة الاقتصادية، وإدارة المشاريع.

الإجراءات الموصى بها

١' تكييف المؤسسات العامة مع استراتيجيات مكافحة الفقر؛

٢' تشجيع إرادة تنظيم المشاريع لدى الفئات الضعيفة ولا سيما لدى النساء والشباب؛

٣' تشجيع المؤسسات، مثل المنظمات غير الحكومية، على تنمية قدراتها بغية تمكينها من الاضطلاع بدورها الموازي بغرض إيجاد حلول ناجحة لمشاكل البطالة.

٢-٢ المجال ذو الأولوية

النهوض بالقطاع الزراعي والتنمية الريفية، وتعزيز الإدارة المستدامة للبيئة من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتنمية الهياكل الأساسية الداعمة.

الهدف

تعزيز تنمية القطاع الزراعي والحفاظ على البيئة من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتنمية الهياكل الأساسية.

الاستراتيجيات

١' تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية (برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا) الذي ينص على تخصيص ١٠ في المائة من الميزانية الوطنية للزراعة، وعلى تشجيع الوصول إلى الأسواق، وتعزيز التجارة داخل أفريقيا وزراعة المحاصيل النقدية؛

٢' تنويع الإنتاج الزراعي بصفة عامة، والنهوض بزراعة المحاصيل الغذائية والنقدية، ومحاربة الزراعة ذات الصلة بإنتاج المخدرات، والتشجيع على حماية البيئة، واستصلاح الأراضي، والحصول عليها؛

٣' تشجيع التثقيف في مجال الحفاظ على البيئة عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية؛

٤' حفظ المياه وشق القنوات بهدف زيادة المساحات المروية من أجل زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات؛

٥' مكافحة تآكل التربة بإعادة التشجير وبالإثناء عن إزالة الغابات؛

٦' تشجيع مشاركة الشباب في التنمية الزراعية بغية الحد من الهجرة من الريف إلى المدن وتشجيع إنشاء التعاونيات الزراعية؛

- ٧' تعزيز تجهيز المواد الخام بغية زيادة القيمة المضافة في الصادرات؛
- ٨' تشجيع تنمية التمويل متناهي الصغر في المناطق الريفية والحضرية؛
- ٩' تشجيع إنشاء سوق أوراق مالية للمنتجات الزراعية على الصعيد الوطني والإقليمي والقاري وتطوير مرافق التخزين.

الإجراءات الموصى بها

- تأييد إعلان سرت لعام ٢٠٠٤ بشأن الزراعة والمياه فضلا عن الإجراءات التي أوصى بها، ولا سيما ما يلي:
- ١' تقييم تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للتغذية (١٩٩٣-٢٠٠٣) والتحقق من التنفيذ الفعلي لتوصياتها؛
- ٢' التشجيع على زراعة المحاصيل النقدية بوصفها مصدرا للدخل؛
- ٣' تجميع مياه الأمطار، وبناء السدود، وتحسين أنظمة حفظ المياه لأغراض الري في فترات الجفاف؛
- ٤' تنمية القدرات عن طريق التعليم والتدريب ودورات إعادة التدريب في مجال حفظ التربة والحراثة؛
- ٥' توفير التدريب على زيادة الإنتاج الغذائي باستخدام أساليب الإرشاد الزراعي وأيضا في مجال استهلاك الأغذية ذات القيمة الغذائية العالية؛
- ٦' تحسين ظروف معيشة المنتجين في المناطق الريفية بإنشاء المياكل الأساسية الكافية مثل الكهرباء، والإمداد بمياه الشرب، وخدمات الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات؛
- ٧' تعزيز البحوث في مجالات الزراعة، وتربية الحيوانات، وصيد الأسماك، وفي مجال الحراثة الزراعية؛
- ٨' تشجيع إنتاج وتسويق منتجات وقاية النباتات، والأسمدة، والمبيدات الحشرية، ومبيدات الآفات، وما إلى ذلك.

٣-٢ المجال ذو الأولوية

وضع إطار لتكامل ومواءمة السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

الهدف

اعتماد نهج متكامل وشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل الإسهام الفعال في إيجاد فرص العمل ومحاربة الفقر.

الاستراتيجيات

- ١' تهيئة بيئة تنظيمية مؤاتية للاستثمار في القطاعات الإنتاجية؛
- ٢' تعزيز التجانس بين السياسات والبرامج على الصعيد الوطني؛
- ٣' تعزيز ومواءمة المبادرات الإقليمية المعنية بالحد من الفقر؛
- ٤' مواءمة وتنسيق تشريعات العمل وقوانين الاستثمار بغية اجتذاب المستثمرين؛
- ٥' تشجيع العمالة، خاصة عمالة الفئات الضعيفة، عن طريق التشريعات وتشجيع المشاريع كثيفة الاستخدام لليد العاملة؛ والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمشاريع المتناهية الصغر.

الإجراءات الموصى بها

- ١' وضع إطار للسياسات الاجتماعية لأفريقيا؛
- ٢' تعزيز الهياكل المتعددة القطاعات؛
- ٣' الدعوة من أجل تعزيز العمالة والحد من الفقر عن طريق الحملات الإعلامية المكثفة المعنية بمسألتي الفقر والعمالة وعن طريق تنظيم الأحداث الخاصة/الأنشطة الترويجية الموجهة صوب المسألة.

٤-٢ المجال ذو الأولوية

إنشاء أنظمة للرعاية الاجتماعية والترويج للموجود منها وتعزيزه وتوسيع نطاقه ليشمل العاملين وأسرهم المستبعدين منها حالياً، وكذلك أنظمة الوقاية من حوادث العمل والأمراض المهنية.

الهدف

إنشاء أنظمة للرعاية الاجتماعية والوقاية من حوادث العمل ومن الأمراض المهنية، وتوسيع نطاقها وتعزيزها، من أجل كفالة ظروف عمل ومعيشة أفضل لجميع الرجال

والنساء، خاصة لمصلحة الفئات الأشد ضعفا مثل الشباب، والنساء، ولا سيما نساء الريف، ولمصلحة الأشخاص المصابين بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والأمراض المعدية الأخرى المصاحبة لهذه الأمراض.

الاستراتيجيات

- ١' كفالة أفضل الظروف للعمل والمعيشة وظروف العمل لجميع الرجال والنساء، كجانب ملموس لمكافحة الفقر؛
- ٢' زيادة الإنتاجية بتحسين الصحة، والأمن، والنظافة العامة للعاملين؛
- ٣' مكافحة الاتجار بالمخدرات غير المشروعة واستخدامها وغير ذلك من المؤثرات العقلية.

الإجراءات الموصى بها

- ١' توفير رعاية صحية زهيدة التكلفة، عن طريق وضع خطط للتأمين الصحي وتعزيز استمرار الخطط القائمة؛
- ٢' ضمان الأمن المهني وتوفير التغطية بالرعاية الصحية للعمال الضعفاء، ولا سيما للعمال الذين يشتغلون بالزراعة وفي الاقتصاد غير الرسمي؛
- ٣' تعزيز أنظمة الإدارة والتفتيش في مجال العمل؛
- ٤' كفالة تقديم المساعدات الاجتماعية جيدة التوجيه لمصلحة من يحتاجونها؛
- ٥' تشجيع ودعم تنمية أنظمة التأمين البسيط وأنظمة الضمان الاجتماعي اللامركزية والمبتكرة لكفالة الضمان الاجتماعي من خلال الدعم الموجه إلى المجتمعات المحلية أو الجماعات؛
- ٦' تعزيز تطبيق القانون في مجال الاتجار بالمخدرات واستخدامها فضلا عن توفير العلاج وإعادة التأهيل للمدمنين؛
- ٧' التشجيع على الاستخدام الأفضل لمكاسب الإنتاجية من أجل زيادة الاستثمارات الموفرة لفرص العمل وتحسين ظروف معيشة العاملين.

٥-٢ المجال ذو الأولوية

تمكين النساء بغية إدماجهن في سوق العمل والسماح لهن بالمشاركة الفعالة في وضع استراتيجيات وسياسات وبرامج الحد من الفقر.

الهدف

إدماج قضايا المساواة بين الجنسين في جميع برامج وسياسات محاربة الفقر وتعزيز العمالة بالاستثمار في تنمية رأس المال البشري، لا سيما الشباب والنساء والرجال.

الاستراتيجيات

- ١' الاستثمار في تنمية الشباب من النساء والرجال وتزويدهم بالقدرات مع إبراز ملكاتهم الإبداعية ومهارتهم في تنظيم المشاريع، وذلك بتطوير التعليم والتدريب وتيسير وتشجيع/زيادة فرص العمل المنتج والأنشطة المستدامة والقائمة على أسس سليمة والمدررة للدخل في القطاعين الحضري والريفي؛
- ٢' تعزيز التكافؤ والمساواة في الفرص، بزيادة مستوى تمثيل النساء في الهياكل والعمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لاتخاذ القرار؛
- ٣' تعزيز عمالة النساء المدررة للدخل بالاستفادة من قدراتهن على تنظيم المشاريع؛
- ٤' تعزيز عمالة الشباب من خلال قدراتهم على الابتكار.

الإجراءات الموصى بها

- ١' تنمية قدرات النساء على تنظيم المشاريع من خلال توفير تدريب أفضل لهن في مجال المعارف الأساسية وتحسين حصولهن على فرص التسويق في القطاعات غير التقليدية؛
- ٢' دعم ثقافة تنظيم المشاريع التي تساعد النساء اللاتي يتحلين بالقدرة على اتخاذ القرارات المدروسة والقدرة على التنظيم، فضلاً عن القدرة على المشاركة في الحوار الاجتماعي؛
- ٣' المساعدة على تبادل المعلومات وتيسير الدراسات في مجال السياسات والمبادرات المتصلة بعمالة الشباب وتنمية أوجه التأزر بغية تحقيق نتائج ملموسة عن طريق شبكة تشغيل الشباب؛

- ٤' الدعوة من أجل إصدار تشريعات تضمن للمرأة الحق في تملك الأراضي، والحصول على الائتمان، وتطبيق هذه التشريعات؛ فضلاً عن زيادة فرص حصول النساء على رؤوس الأموال وحقوق الملكية والميراث؛
- ٥' وضع سياسات متصلة بسوق العمل ودعم المؤسسات التي يحتمل أن تساعد الشباب حديثي العهد بالدخول إلى سوق العمل؛
- ٦' دعم تنفيذ القرار EX (CL/11/117/V) والإعلان المتعلق بالمساواة بين الجنسين الصادر عن الدورة العادية الخامسة للمجلس التنفيذي والدورة الثالثة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات؛
- ٧' تعزيز إنشاء تعاونيات واتحادات الشباب والنساء.

٦-٢ المجالات ذات الأولوية

تنمية القدرات البشرية والمؤسسية للهيئات العامة والخاصة المسؤولة عن تعزيز العمالة ومكافحة الفقر، لا سيما الشركاء الاجتماعيون وغيرهم من العناصر الفاعلة المعنية في المجتمع المدني.

الهدف

تنمية قدرات المؤسسات المحلية والوطنية والإقليمية وعلى صعيد القارة من أجل تعزيز المشاركة، وحرية التعبير، والنهج الثلاثي الأطراف، والحوار الاجتماعي، والشراكة، بهدف كفالة تمثيل منصف للمصالح الاجتماعية الاقتصادية الأساسية والمستفيدين في صياغة وتنفيذ السياسات الإنمائية الشاملة.

الاستراتيجيات

- ١' تعزيز القدرات المؤسسية للوزارات الرئيسية الأفضل قدرة على توفير فرص العمل ومكافحة الفقر، لا سيما قدرات وزارات العمل، والسلطات المحلية، وكذلك قدرات أصحاب العمل، والعاملين، والمنظمات المجتمعية الأساس؛
- ٢' تهيئة بيئة مؤاتية لنماء المؤسسات؛
- ٣' وضع قواعد بيانات وطنية خاصة بالعمل ومكافحة الفقر واستكمالها باستمرار؛
- ٤' تنمية القدرات بانتهاج اللامركزية بهدف تمكين الإدارات المحلية؛

٥' تعزيز البحوث في مجال العمل والحد من الفقر وجمع البيانات وتحليلها في ذلك المجال.

الإجراءات الموصى بها

١' إشراك منظمات العاملين وأصحاب العمل فضلا عن القطاع الخاص على نحو أوثق في المناقشات بشأن سياسات التدريب على الكفاءات المهنية وتنميتها؛

٢' تعزيز التدريب المستمر؛

٣' تقييم الاحتياجات في مجال الكفاءات المهنية؛ وتنقيح و/أو وضع وتنفيذ الخطط الرامية إلى تنمية قدرات أصحاب المصلحة، بما يشمل قدرات وزارات العمل، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، فضلا عن منظمات العاملين وأصحاب العمل؛

٤' إشراك العاملين وأصحاب العمل والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية بهدف دفع هذه الجهات إلى إحداث التغيير عن طريق الحوار الاجتماعي واتباع سياسة دينامية ومؤاتية لسوق العمل؛

٥' تشجيع تبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما بين الدول في مجالي توفير فرص العمل والحد من الفقر؛

٦' تعزيز جمع وتحليل البيانات ونظم المعلومات عن سوق العمل؛

٧' تشجيع تنفيذ السياسات المؤدية إلى تحقيق الأهداف التي حددتها منظمة الصحة العالمية واليونسكو بهدف إيجاد فرص العمل وتحسين رفاه السكان.

٧-٢ المجال ذو الأولوية

الاعتماد على القطاعات الأساسية ذات الإمكانيات المرتفعة في مجال العمالة بغية توفير فرص العمل وتخصيص الموارد الملائمة.

الهدف

إيجاد بيئة مؤاتية لتوفير فرص العمل المنتج والمناسب.

الاستراتيجيات

- ١' تشجيع إصلاح القطاعين العام والخاص بهدف إنعاش سوق العمل؛
- ٢' تشجيع برامج الأشغال العامة من أجل تطوير الهياكل الأساسية؛
- ٣' إعادة توجيه الاستثمار داخل القطاع العام وإعادة هيكلة القطاعات الصناعية والزراعية؛
- ٤' كفالة أجور مناسبة ومعايير للعمل من أجل توفير المزيد من فرص العمل؛
- ٥' إيجاد العمالة المنتجة القادرة على استيعاب اليد العاملة من خلال اتباع نهج قوية في مجال العمل؛
- ٦' تشجيع تقاسم وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما بين الدول الأعضاء في مجال إنتاج الكهرباء باستعمال مصادر الطاقة الطبيعية بشكل خاص، مثل الطاقة الشمسية ومصادر أخرى للطاقة المتجددة من شأنها توفير فرص العمل؛
- ٧' الارتقاء بالاقتصاد غير الرسمي من خلال استحداث آليات دعم قائمة على التدريب والحصول على التمويل؛
- ٨' تشجيع المستثمرين الأفارقة بمدهم بالوسائل اللازمة والحماية الضرورية وتوفير الظروف المناسبة لإنشاء المشاريع الاقتصادية التي من شأنها أن تسهم في النهوض بالعمالة والإنتاج.

الإجراءات الموصى بها

- ١' تحديد وتوصيف القطاعات المولدة للعمالة والدخل؛
- ٢' إنشاء مشاريع موجهة للفئات الأكثر ضعفا وتمهيشا؛
- ٣' تشجيع التعاقد من الباطن لإيصال الخدمات إلى التعاونيات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يملكها أفراد من المجتمع المحلي؛
- ٤' العمل على أن تسهل برامج الأشغال العامة توفير فرص عمل دائمة؛
- ٥' تشجيع الشراكات فيما بين القطاعين العام والخاص بهدف تعزيز العمالة المنتجة في القطاع الرسمي؛

٦' وضع وتشجيع خطط عمل استراتيجية بتعاون مع القطاع الخاص على المستويين الوطني والإقليمي، لزيادة قيمة المنتجات الأولية.

٨-٢ المجال ذو الأولوية

تعزيز التعاون الدولي، والعملة العادلة والمنصفة، والشراكات الدولية من أجل إيجاد مزيد من الدعم الدولي لجهود أفريقيا الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بالتركيز على برامج توفير فرص العمل، ومكافحة الفقر، وتحقيق التكامل الإقليمي، ومشاركة أفضل في عملية العملة.

الهدف

تعزيز قدرات أفريقيا من أجل تمكينها من المشاركة بشكل ملموس في صنع القرار العالمي والإسهام فيه والتأثير عليه، وبلورة رؤية جديدة للشراكة، بغية إتاحة فرص للعمل وتحقيق التنمية المستدامة.

الاستراتيجيات

- ١' تنسيق جهود المنظمات الدولية، والمانحين الثنائيين، والاتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء؛
- ٢' تعزيز دور الاتحاد الأفريقي وبرنامجه للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في تنسيق السياسات والموقف الأفريقي المشترك في المناقشات العامة على مستوى العالم؛
- ٣' تعزيز اتساق السياسات والشراكات على المستوى المحلي والوطني والقاري والدولي من أجل تحقيق عملة منصفة.

الإجراءات الموصى بها

- ١' إجراء مشاورات بشأن اتساق السياسات فيما بين الحكومات والشركاء والمنظمات الدوليين والمانحين الثنائيين وغيرهم من الشركاء المعنيين بالتنمية؛
- ٢' تشجيع الشراكة الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تقاسم الموارد ومقارنة أسواق العمل وتنسيقها والاستفادة من خبرات الدول الأخرى؛
- ٣' اشتراط المزيد من الإنصاف في عملية العملة الجارية وفي نظام إدارة الشؤون الدولية، فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار والمديونية والهجرة الدولية؛

- ٤' تعزيز قدرات أفريقيا على اتخاذ مواقف موحدة بشأن القضايا الدولية؛
- ٥' إيجاد إطار مؤسسي للحوار المنتظم بين الشركاء الدوليين الذين تهمهم تنمية أفريقيا.

٩-٢ المجال ذو الأولوية

تشجيع التعاون الإقليمي والاقتصادي فيما بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل توسيع المجال الاقتصادي وتعزيز التجارة داخل الأقاليم والتجارة الإقليمية والأسواق، والاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير.

الهدف

تعزيز التعاون فيما بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل إيجاد المزيد من فرص العمل من خلال تنسيق قوانين ولوائح العمل، والاعتراف المتبادل بنظم التدريب والتأهيل المهني، وعن طريق إيجاد فرص مباشرة الأنشطة الاقتصادية والاستثمار.

الاستراتيجيات

- ١' دعم دور المجموعات الاقتصادية الإقليمية في تعزيز التكامل الإقليمي، وتعبئة الاستثمارات الإقليمية، واستقطاب الاستثمارات الدولية نحو القطاعات الأساسية الموفرة لفرص العمل؛
- ٢' توفير بيئة مثمرة داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية؛
- ٣' إدراج بُعد العمالة في المبادرات الإقليمية؛
- ٤' تحفيز التدابير الهادفة إلى تشجيع التجارة الإقليمية وداخل الأقاليم في البلدان الأفريقية.

الإجراءات الموصى بها

- ١' إدراج المسائل المتعلقة بالعمالة في أعمال مؤتمرات القمة الإقليمية التي تجمع رؤساء الدول والحكومات؛
- ٢' الإسهام في إنشاء مؤسسات مشتركة معنية بالاستثمار؛
- ٣' تنسيق قوانين العمل وقوانين الأعمال التجارية والسياسات المالية والنقدية وسياسات العمالة؛

٤' الاستفادة من الاستثمارات على مستوى القارة، والاستثمارات داخل الأقاليم، والاستثمارات الأقاليمية في أهم القطاعات ذات الأولوية.

١٠-٢ المجال ذو الأولوية

التركيز على استقلالية الفئات الضعيفة وتعزيزها ويشمل ذلك مثلاً الأشخاص المعاقين والمسنين والأطفال والشباب والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أو الملاريا، أو داء السل، أو ما شابه ذلك من الأمراض، واللاجئين والمهاجرين والعمال من ذوي الدخل المحدود.

الهدف

الحرص على أن تركز البرامج والسياسات المتعلقة بالعمالة ومكافحة الفقر على الفئات الضعيفة مع منحهم الأولوية، وعلى كفالة مشاركتهم على جميع المستويات في عملية التنمية والتنفيذ والتقييم.

الاستراتيجيات

- ١' إشراك الفئات الضعيفة في اتخاذ القرارات على الصعيد الوطني، لا سيما فيما يتعلق بتوفير العمل ومكافحة الفقر؛
- ٢' تحديد احتياجات تلك الفئات وإدراجها ضمن السياسات والبرامج من خلال العناصر التالية: الدخل والأمن الغذائي والرعاية الاجتماعية غير المكلفة ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتكافؤ الفرص؛
- ٣' تحقيق التكامل فيما بين البرامج المحددة الأهداف ووضع سياسات وبرامج مولدة للدخل موجهة للفئات الضعيفة؛
- ٤' مكافحة تشغيل الأطفال والاتجار بالأشخاص.

الإجراءات الموصى بها

- ١' توسيع نطاق الاستفادة من الرعاية الاجتماعية لتشمل القطاع الاقتصادي غير الرسمي؛
- ٢' تحقيق التكامل فيما بين البرامج المحددة الأهداف الموجهة للفئات الضعيفة؛
- ٣' وضع وتنفيذ برامج شاملة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

- ٤' تعزيز قدرات المؤسسات التي تعنى بالفئات الضعيفة؛
- ٥' توفير موارد مالية وخدمات داعمة للبرامج والمشاريع المولدة للدخل الموجهة للفئات الضعيفة؛
- ٦' إعادة التأهيل من خلال التعليم وتنمية المهارات المهنية والتدريب وتشجيع الرغبة في مباشرة الأعمال الحرة ومشاركة الفئات الضعيفة؛
- ٧' إنشاء مؤسسات تعاونية مستدامة اقتصاديا في إطار خطة عمل العقد للمؤتمر الأفريقي التعاوني (ياوندي ٢٠٠٠).

١١-٢ المجال ذو الأولوية

حشد الموارد وطنية وإقليمية ودولية.

الهدف

حشد الموارد المستدامة من أجل التنفيذ والمتابعة والمراقبة والتقييم.

الاستراتيجيات

- ١' إنشاء آليات للتنفيذ والمراقبة والمتابعة والتقييم؛
- ٢' تعيين منسقين لأنشطة المتابعة؛
- ٣' إشراك وكالات الأمم المتحدة، والشركاء الماليين، والمتعاونين الفنيين، والقطاع الخاص، والمجتمع الدولي في تعبئة الموارد.

الإجراءات الموصى بها

- ١' تعيين منسقين من أجل كفالة المتابعة على جميع المستويات؛
- ٢' تحديد البرامج ذات الأولوية المتعلقة بالعمالة ومكافحة الفقر التي ينبغي أن تستفيد من التمويل؛
- ٣' وضع مشاريع ومخططات وبرامج من أجل تنفيذها بالتشاور مع الشركاء الماليين؛
- ٤' تعميم خطة العمل على الأطراف المؤثرة المعنية من أجل كفالة تنفيذها؛
- ٥' تحديد حجم الموارد اللازمة؛

٦' تشجيع تنفيذ خطة عمل مجموعة البلدان الثمانية المتعلقة بأفريقيا.

٣ - استنتاج

إن التنفيذ المجدي والمستدام لخطة العمل هذه يتطلب شراكات موسعة إقليمية وقاريا ودوليا، كما أنه يستند إلى الدول الأعضاء. وتشجّع كل دولة عضو على العمل بشكل خاص على عقد وتغذية شراكات مع وسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية والمنظمات النقابية وأصحاب العمل ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية والمنظمات الأهلية والقطاع الخاص. وفي ظل بيئة واستراتيجيات وموارد وبرامج مناسبة، يمكن لتنفيذ الخطة في القطاعات الرئيسية المحددة فيها والواردة في برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، أن يترجم إلى إمكانات كبيرة في مجال العمالة. ومن ثم، يُطلب إلى الدول الأعضاء أن تحدد أولوياتها مع مراعاة وضعها وخصوصياتها ومستواها الإنمائي ومواردها الوطنية والمالية والبشرية وقدراتها المؤسسية.